

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٦٧

الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يويرثي سوليث . . . . . (بوليفيا - دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد إيتشيف
	إثيوبيا . . . . . السيد غواي
	أوروغواي . . . . . السيدة كاريون
	أوكرانيا . . . . . السيد فترينكو
	إيطاليا . . . . . السيد كاردي
	السنغال . . . . . السيد سيك
	السويد . . . . . السيد سكاو
	الصين . . . . . السيد شين بو
	فرنسا . . . . . السيدة غيغن
	كازاخستان . . . . . السيد توميش
	مصر . . . . . السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة سيسون
	اليابان . . . . . السيد كاوامارا

## جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي  
لوسط أفريقيا (S/2017/465)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1716681 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن

أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(S/2017/465)

(تكلم بالإنكليزية)

وفي غابون، أثمر الحوار الوطني الذي جرى من ٢٩ آذار/

مارس إلى ٢٥ أيار/مايو مجموعة من التوصيات، بما فيها توصيات

بشأن الإصلاحات المؤسسية والدستورية في الهيئة التشريعية

وهيئة إدارة الانتخابات. وهناك توصيتان رئيسيتان تتصلان

بمسؤولية الإعلان عن نتائج الانتخابات، التي نقلت من وزارة

الداخلية إلى هيئة إدارة الانتخابات، وتنقيح مدة ولاية أعضاء

المحكمة الدستورية، من سبع سنوات بتجديدات غير محدودة

إلى ولاية مدتها تسع سنوات غير قابلة للتجديد. وفيما يتعلق

برئيس الجمهورية، فإن التقرير لا يوصي بإجراء أي تغييرات على

مدة الولاية الرئاسية - وهي سبع سنوات - ولا يوصي بوضع

حد زمني للولاية. ونتائج الحوار الوطني انتقدتها بعض زعماء

المعارضة الرئيسيين. وسأواصل استخدام المساعي الحميدة للعمل

مع جميع أصحاب المصلحة الغابونيين للاستمرار في نزع فتيل

التوترات في مرحلة ما بعد الانتخابات.

وفي الكاميرون، يبدو أن التوترات آخذة في الانحسار

تدريجيا نتيجة للتدابير التي أعلنتها الحكومة لمعالجة الشكاوى التي

أعرب عنها المحامون والمدرسون في المناطق الناطقة بالإنكليزية

في الشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد، مثل الإصلاحات

في قطاعي القضاء والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، بعد ثلاثة

أشهر من الانقطاع، تمت استعادة خدمات الإنترنت في المناطق

المتضررة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة

السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط

أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/465،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن

أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض تقرير

الأمين العام (S/2017/465) عن الحالة في وسط أفريقيا وعن

أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. إن التقرير

المقدم إلى مجلس الأمن اليوم يوضح الحالة الراهنة فيما يتعلق

بالسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وكذلك

الأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٦.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7828)،

استمرت التوترات السياسية في بعض بلدان وسط أفريقيا،

أساسا بسبب العمليات الانتخابية الأخيرة أو المقبلة. فقد

خطة عمل بغية التصدي للحالة الآخذة في التطور في جمهورية أفريقيا الوسطى، عقب تزايد أعمال العنف في الجنوب الشرقي من البلد خلال الشهر الماضي. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للإسراع في دعم تنشيط العملية السياسية التي تكمن في صميم خطة العمل المقترحة. وعلى نحو أكثر تحديدا، سيواصل مكتب الأمم المتحدة عمله في المنطقة دون الإقليمية، بشكل جماعي من خلال الآليات الإقليمية القائمة، وبشكل انفرادي مع البلدان الرئيسية، بغرض كفالة أن تواصل الاضطلاع بدور بناء لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما لاحظ المجلس خلال زيارته إلى منطقة حوض بحيرة تشاد في آذار/مارس، فإن الأعمال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام تقوض التنمية وتفاقم المصاعب الاقتصادية في المنطقة. فجماعة بوكو حرام ما فتئت تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي على الرغم من التقدم العسكري الذي أحرزته قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ضد هذه الجماعة الإرهابية. وفي الشهر الماضي، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) المؤرخ ٣١ آذار/مارس، سافر فريقان من مكتب الأمم المتحدة إلى تشاد والكاميرون بهدف تقييم الضرر الذي تخلفه جماعة بوكو حرام على السكان، ولا سيما النساء والأطفال. ولا تزال التهديدات الناجمة عن جماعة بوكو حرام تعوق وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، مما يزيد من تفاقم حالة اللاجئين والمشردين داخليا. لذلك، من المهم استدامة الدعم الدولي المقدم إلى المنطقة دون الإقليمية، وتوفير المزيد من المساعدة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك المعدات واللوجستيات، من أجل تعزيز فعاليتها التشغيلية.

إن استمرار خطر جيش الرب للمقاومة على الاستقرار الإقليمي ينبغي عدم الاستهانة به، ولا سيما بعد أن انسحبت

وهناك تزايد في توافق الآراء بين الأطراف الرئيسية على أن المسائل الخلافية بحاجة إلى معالجة من خلال الوسائل السلمية والحوار، توخيا لتحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية في الكاميرون. وأعتقد أن مسألة المناطق الناطقة بالإنكليزية، وما يتصل بها من شعور بالتهميش في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، لا يمكن حلها سوى عن طريق إجراء حوار سياسي حقيقي وشامل.

ومع ذلك، لا يزال القلق يساورني إزاء أن هناك ٢٤ مدنيا محتجزين بسبب الأزمة في المناطق الناطقة بالإنكليزية، بمن فيهم ثلاثة زعماء من حركة المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون، سوف يحاكمون في محكمة عسكرية بموجب أحكام قوانين مكافحة الإرهاب المعتمدة مؤخرا، وذلك لارتكابهم أعمالا إرهابية والتواطؤ لارتكاب هذه الأعمال، وقد يواجهون عقوبة الإعدام إذا ثبتت إدانتهم. وفي هذا الصدد، فإن القاضي الذي ينظر في هذه القضية رفض بتاريخ ٧ حزيران/يونيه الطلب بالإفراج المؤقت عن الزعماء الثلاثة في هذه الحركة، وأمر باستئناف القضية بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه.

وإن ما يبعث على القلق المتزايد في جمهورية الكونغو هو عدم تسوية ما نشأ بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٦، مع استمرار العواقب الإنسانية والعواقب المتعلقة بحقوق الإنسان في منطقة بول، واستمرار التوترات السياسية بين الحكومة والمعارضة. ولقد عدت من جمهورية الكونغو في الأسبوع الماضي، حيث واصلت العمل مع جميع أصحاب المصلحة وقمت بتشجيعهم، ولا سيما الحكومة، على تعزيز الحوار باعتباره أفضل سبيل للتصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه البلد، مع كفالة وصول المساعدات الإنسانية أيضا إلى منطقة بول.

وحسبما أبلغني يوم أمس الممثل الخاص للأمين العام، أونانغا - أنيانغا (انظر S/PV.7965)، فقد أطلق الأمين العام

الإقليمي وما يتضمنه من توترات متصلة بالانتجاع، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعقب مرور خمسة وعشرين عاما على إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وجدت الدول الأعضاء أنه من المناسب تقييم أدائها بغرض تعزيز عملياتها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، اعتمدت الدول الأعضاء، في شكل إعلان، عددا من التدابير بشأن أساليب عمل اللجنة الاستشارية الدائمة، وبشأن إيجاد أوجه تآزر قوية مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومعالجة حالة السلام والأمن المتطورة في المنطقة دون الإقليمية على نحو أفضل. كذلك اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة إعلانا وزاريا حول جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يعبر عن قلقها المستمر تجاه الحالة في ذلك البلد.

(تكلم بالفرنسية)

أما اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، المعروفة أيضا باسم اتفاقية كينشاسا، فقد دخلت حيز النفاذ في ٨ آذار/مارس. وهنا الأمين العام الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة على هذا الإنجاز، مع تشجيعه البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وسواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تشجيع الدول الأعضاء المعنية على القيام بذلك، وسيستمر في دعم جهود نزع السلاح المبذولة على الصعيد دون الإقليمي.

وفي الأشهر الستة الماضية، عزز مكتب الأمم المتحدة تعاونه مع شريكه الرئيسيين على الصعيد دون الإقليمي، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، ووفقا لإطار التعاون وخطة العمل بين مكتب الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية

الآن القوات الأوغندية وقوات جنوب السودان من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى القوات الخاصة العائدة للولايات المتحدة. ويساورني القلق إزاء الأثر الذي يخلقه هذا الانسحاب لأنه سيشكل فراغا أمنيا يمكن أن يستغله جيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الأخرى العاملة في المنطقة. وإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ليست مكلفة بإجراء عمليات عسكرية ضد جيش الرب للمقاومة، أما قوات الأمن الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يمكنها أن تملأ في الأجل الطويل الفراغ الناجم عن خروج القوات الأوغندية، فهي لا تزال بحاجة إلى التدريب والإصلاحات الهيكلية. وجميع الجهود التي تبذل في مجال التدريب تحتاج إلى أن تتماشى مع عملية إصلاح قطاع الأمن بمحملها، والتنسيق مع الشركاء الآخرين الذين يدعمون القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأود أن أعرب عن امتناني البالغ للقوات الأوغندية، ولغيرها من البلدان المساهمة بقوات، وللعسكريين التابعين لفرقة العمل الإقليمية على تفانيهم في القتال ضد جيش الرب للمقاومة. وثمة حاجة إلى مواصلة التركيز جماعيا على الجهود الرامية إلى القضاء على جيش الرب للمقاومة قضاء تاما. وسيظل مكتب الأمم المتحدة مشاركا في العمل، بما في ذلك من خلال استعراض استراتيجية الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، بغية التصدي للتهديد وللضرر اللذين يخلّفهما جيش الرب للمقاومة، وكفالة التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بهذه المسألة.

وإن الاجتماع الوزاري الرابع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقدته في ياوندي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، قد قيّم حالة السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التوترات المتعلقة بالانتخابات والتوترات الاجتماعية والاقتصادية، وتساعد العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعده

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة كارايون** (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد فرانسوا لونسيني فال، على إحاطته الإعلامية. تنوه أوروغواي بالعمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مجال المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة، وفي دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص، نلاحظ أن التوترات الناجمة عن الجدل الدائر حول العمليات الانتخابية لا تزال تؤثر على منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وإن تم تخفيف التوترات في بعض الحالات جراء محاولات إجراء الحوار بين الحكومات والجماعات المعارضة. وفي ذلك الصدد، نرحب على وجه الخصوص بالجهود التي بذلتها البلدان في المنطقة دون الإقليمية للتخفيف من حدة التوترات سلميا من خلال حوار حقيقي وشامل. ونشجع جميع الأطراف المعنية على التعاون مع بعضها بعضا بشفافية وحسن نية من أجل تسوية مختلف المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار ستساعدنا على إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. فمستوى مشاركة المرأة في المنطقة دون الإقليمية ما زال متدنيا. وكما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2017/465)، حدثت بعض التطورات الإيجابية في ذلك الصدد، من قبيل إنشاء وتطوير منتدى إقليمي معني بمسألة المرأة والسلام والأمن. لكن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يهدف إلى كفالة أن تضطلع المرأة بدور أكبر في صنع القرار

لدول وسط أفريقيا، عقدنا اجتماعات تقنية فصلية أدت إلى تعزيز فهمنا المشترك للحالة في المنطقة دون الإقليمية، ومكنت مكتب الأمم المتحدة من تعزيز دعمه للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ومن بين أمور أخرى، طلبت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الدعم لتنشيط وتفعيل وحدة الوساطة والدبلوماسية الوقائية التابعة لها، وتوطيد تعاونها مع المجتمع المدني بشأن الإنذار المبكر. وفي نيسان/أبريل، اعتمد مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جدولا زمنيا وشروطا مرجعية لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بهدف رئيسي يتمثل في تعزيز الأداء السياسي للجماعة الاقتصادية وجعله أكثر فعالية، مع التعجيل بالتكامل دون الإقليمي عن طريق دمج الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة وإدارة الشؤون السياسية دعم عملية الإصلاح المؤسسي.

وبغية كفالة الاتساق والتنسيق في عمل الأمم المتحدة، سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تعزيز تعاونه مع المبعوثين والممثلين الخاصين للأمين العام، والمدراء الإقليميين لكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنسقين المقيمين في المنطقة دون الإقليمية. وسيستمر في توطيد هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك صندوق بناء السلام، ولجنة بناء السلام، بغرض تنفيذ الأهداف المشتركة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام في وسط أفريقيا.

ويتطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى الالتزام القوي من جانب مجلس الأمن في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا، ويشدد على تعهده بالعمل الوثيق مع الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بغية تحقيق ذلك الهدف.

جملة أمور أخرى، يشكل عائقا كبيرا أمام تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية ومسار واضح للحكم الديمقراطي.

وختاما، أود أن أعرب عن دعم أوروغواي للممثل الخاص وجميع موظفي المكتب، الذين يعملون بلا كلل من أجل تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.

**السيد توميش** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، السيد فال، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2017/465). ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

أولا، ترحب كازاخستان بكافة العمليات السياسية والانتخابية الجارية في بلدان منطقة وسط أفريقيا، وتعتقد أنها يجب أن تعقد بطريقة قانونية وسلمية تماما بغية تفادي تدهور الحالة السياسية والأمنية.

ثانيا، إن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية جانب مقلق آخر يمكن أن يسفر عن اندلاع أعمال العنف. ولا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والسلام المستدام إلا من خلال تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية، وهي أساس الاستقرار والمصالحة والتنمية في المنطقة. ولذلك من الأهمية البالغة اليوم التركيز على الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة والتصدي لها باستخدام الإمكانيات الكاملة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. ونعتقد اعتقادا قويا أن على كافة وكالات الأمم المتحدة في المنطقة وضع استراتيجية مشتركة من أجل توحيد الأداء، وعلى جميع الجهات المانحة في المؤتمرات الدولية التي عقدت في أوغندا وبروكسل الوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي أقرب وقت ممكن.

لا يزال يشكل تحديا في وسط أفريقيا. وتعتقد أوروغواي أن زيادة فعالية مشاركة المرأة في المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع ستكون حاسمة الأهمية لضمان تحقيق السلام الدائم.

وأود أن أسلط الضوء على حالتين من الحالات الهامة للغاية تعتقد أوروغواي أنهما تجسدان بوضوح الظروف المعيشية الشاقة التي يواجهها عدد كبير من المدنيين في كثير من بلدان المنطقة دون الإقليمية - وهما الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

ووفقا للمعلومات المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أدى استمرار العنف وانعدام الأمن الذي خلفته جماعة بوكو حرام إلى تدمير الأسر والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث شرد ٢,٤ مليون شخص ويحتاج أكثر من ٧ ملايين شخص إلى المساعدات الغذائية. وفي جميع أنحاء المنطقة، هناك أكثر من ١٠ ملايين شخص في حاجة إلى المعونات الإنسانية، الأمر الذي يجعل هذه الحالة إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي - وتحديدًا الجهود التي تبذلها بلدان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية - لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية، مثل بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة. وقد أسفرت هذه الجهود إلى حد ما على الأقل، عن تخفيف المعاناة الهائلة للسكان المدنيين.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، تشعر أوروغواي بالقلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير فيما يتعلق بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، حيث يجسد الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز والاعتقالات التعسفية للمعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني والإعلاميين استمرار الاتجاه الذي يؤدي إلى تضيق المجال السياسي. وإضافة إلى ذلك، لا يزال المناخ السائد للإفلات من العقاب في بعض البلدان يبعث على القلق، نظرا لأنه، من بين



الظروف الأمنية والإنسانية والاقتصادية، فإننا ندرك أن المكتب قد أسهم في تحقيق إنجازات كبيرة في تلك المجالات.

إن الحالة السياسية في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا تعاني من التوترات المرتبطة بمختلف أنواع العمليات. وتعتقد بوليفيا أنه يجب إتاحة إجراء هذه العمليات مع الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لكل دولة. وبالرغم من أن حالة كل بلد فريدة، نعتقد أنه لا يمكن تسوية النزاعات في المنطقة إلا من خلال الحوار البناء واحترام القواعد السائدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي التعاون وبذل وتنسيق جهودها تحقيقا لذلك المسعى.

وفيما يتعلق بالأمن، يجب أن يكون التعاون في مكافحة جماعة بوكو حرام، وما يسمى جيش الرب للمقاومة والجماعات الأخرى أولوية للمكتب والمنظمات الأخرى والحكومات في المنطقة. وفيما يتعلق بالعمل ضد بوكو حرام، نشيد بالنتائج الإيجابية للبرامج التي وضعتها حكومات المنطقة ومنطقة حوض بحيرة تشاد من خلال التعاون الدولي. وبالرغم من الحد من قدرة جماعة بوكو حرام على شن الهجمات، فإن أنشطتها لا تزال تشكل تهديدا لملايين المدنيين، ضحايا الإرهاب والذين يجدون صعوبة في التعافي من الندوب التي خلفتها الجماعة.

ولا بد من دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لمكافحة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالعمل الذي تضطلع به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ولجنة حوض بحيرة تشاد ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من بين منظمات أخرى.

وعلى الرغم من أنه أمكن إضعاف ما يسمى جيش الرب للمقاومة، فإنه لا يزال تشكل تهديدا لجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لسحب القوات التي كانت تكافح جيش الرب للمقاومة مؤخرا، ينبغي وضع

ثالثا، نشيد بنجاح جميع دول المنطقة في كفاحها ضد الجماعات المسلحة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وتحديد جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام. وتؤيد كازاخستان بقوة عمل الاتحاد الأفريقي الرامي إلى تعزيز فعالية القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حربها ضد جماعة بوكو حرام. وهذا التنظيم الإرهابي لا يهدد منطقة حوض بحيرة تشاد فحسب، بل القارة الأفريقية قاطبة.

رابعا، لا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا كبيرا للسكان المدنيين في المناطق المتضررة. وقد اضطلعت فرقة العمل الإقليمية بقيادة الاتحاد الأفريقي بعمل ممتاز. ولكن بغية تفادي الفجوة الأمنية بعد سحب القوات الأوغندية وقوات جنوب السودان، نحتاج الآن إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي تعزيز القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ونؤيد اقتراح أوغندا والسودان وجنوب السودان تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لتولي مسؤوليات فرقة العمل الإقليمية. وترحب كازاخستان بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي بتمديد مبادرته للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة، ١٢ شهرا، حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٨، آخذا في الاعتبار الحاجة إلى استعراض مفهوم العمليات وآلية تنسيق العمليات العابرة للحدود.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تشكر بوليفيا الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، السيد فال، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وتتمنى له كل التوفيق في مهامه.

وتؤيد بوليفيا عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وتنوّه به، وتتفهم التحديات التي يواجهها المكتب في تحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وبالرغم من أنه من الواضح أن العديد من بلدان وسط أفريقيا تواجه الآن صعوبة

المالية إلى توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان في المنطقة.

ختاماً، تشجع بوليفيا مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية الأخرى والمجتمع الدولي، على مواصلة العمل لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

استراتيجية مشتركة مع الاتحاد الأفريقي والبلدان المعنية بهدف عدم ترك فراغ يمكن أن يستغله أعضاء تلك الجماعة، وللتعاون في مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، الذي يشكل أحد مصادر تمويل هذه الجماعة وغيرها من الجماعات

وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، يوجد في حوض بحيرة تشاد وحدها نحو ١٠ ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ومئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي والأمراض، فيما يعانون من انعدام الخدمات الأساسية. وندعو المجتمع الدولي والمؤسسات